

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9425

الأربعاء، 27 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة (ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا إكوادور السيد مونتالفو سوسا الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب البرازيل السيد فرانسوا دانيز سويسرا السيد هاوري الصين السيد غنغ شوانغ غابون السيدة بونغو غانا السيد نياركاو فرنسا السيد دو ريفيير مالطة السيدة فرازير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربر وودورد موزمبيق السيد أفونسو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-27973 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد وينسلاند.

السيد وينسلاند (تكلم بالإنكليزية): إن إحاطة اليوم مكرسة للتقرير السابع والعشرين للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016). تمتد الفترة المشمولة بالتقرير من 15 حزيران/يونيه إلى 19 أيلول/سبتمبر.

يدعو القرار 2334 (2016) إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى الاحترام الكامل لجميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد. ومع ذلك، استمر النشاط الاستيطاني. مضت السلطات الإسرائيلية قدما بخطط بناء 6 300 وحدة سكنية في المنطقة (جيم)، بما في ذلك إضفاء الشرعية بأثر رجعي، بموجب القانون الإسرائيلي، على ثلاث بؤر استيطانية بالقرب من مستوطنة إيلاي. وفي القدس الشرقية، جرى تشييد نحو 3 580 وحدة سكنية. وفي 11 أيلول/سبتمبر، وضعت خطة لبناء 3 500 وحدة سكنية، يقع معظمها في القدس الشرقية على أراض تملكها الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية. وقالت الكنيسة إن الوحدات ستخصص لأعضاء الطائفة المسيحية.

وفي 18 حزيران/يونيه، ألغت الحكومة الإسرائيلية شرط الموافقة الوزارية في المراحل الانتقالية من التخطيط الاستيطاني وفوضت تلك السلطة إلى الوزير الإضافي في وزارة الدفاع، مما يرجح التعجيل بتوسيع المستوطنات.

وفي 2 آب/أغسطس، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماسا لتفكيك بؤرة استيطانية أقيمت في مستوطنة حومش السابقة في الضفة الغربية المحتلة، تم إخلؤها بموجب قانون فك الارتباط لعام 2005. واستمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية 238 مبنى أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم الحصول على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، مما أدى إلى تهجير 183 شخصا، من بينهم 46 امرأة و 91 طفلا. وكان ما مجموعه 32 من تلك المنشآت ممولا من المانحين.

في 11 تموز/يوليه، طردت قوات الأمن الإسرائيلية عائلة فلسطينية تعيش في البلدة القديمة بالقدس منذ خمسينيات القرن الماضي، وسلمت العقار إلى منظمة استيطانية، في أعقاب حكم المحكمة العليا بأن العقار مملوك لصندوق يهودي، استنادا إلى القوانين الإسرائيلية التي لا تسمح إلا لليهود باستعادة الممتلكات التي كانوا يمتلكونها قبل عام 1948. وفي 17 آب/أغسطس، هُدمت مدرسة ابتدائية فلسطينية في عين سامية كانت تضم نحو 80 تلميذا قبل أيام من بدء العام الدراسي. وهناك 59 مدرسة، تضم نحو 6 500 طالب فلسطيني، معرضة لخطر الهدم.

وفي اتجاه مستمر، غادر العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، مجتمعاتهم، بسبب عنف المستوطنين وتقلص أرض الرعي.

ويدعو القرار 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، فضلا عن جميع أعمال الاستقزاز والتدمير. وللأسف فإن العنف اليومي مستمر. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 68 فلسطينيا، بينهم 18 طفلا، خلال مظاهرات أو اشتباكات أو عمليات أمنية أو هجمات أو هجمات مزعومة ضد إسرائيليين وحوادث أخرى. وأصيب إجمالا 2 830 فلسطينيا، من بينهم 30 امرأة و 559 طفلا. ومن بين هذا العدد، أصيب 271 شخصا

آب/أغسطس، أحرق المستوطنون الإسرائيليون أراض جنوب نابلس وألقوا الحجارة على منازل الفلسطينيين. وقتل ثلاثة إسرائيليون، من بينهم امرأة، على يد مسلحين فلسطينيين في هجمات إطلاق نار في الضفة الغربية المحتلة يومي 19 و 21 آب/أغسطس.

وفي حوادث أخرى، وقعت في 15 آب/أغسطس، حاول فلسطينيون مسلحون بالقرب من جنين إطلاق صاروخ يدوي الصنع باتجاه مستوطنة إسرائيلية في المنطقة، لكنهم فشلوا في ذلك. وفي غزة، منذ أواخر آب/أغسطس، استأنف الفلسطينيون الاحتجاجات بالقرب من السياج الحدودي. وألقى المتظاهرون الفلسطينيون الحجارة والأجهزة المتفجرة باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية وأطلقوا بالونات حارقة، وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، مما تسبب في وقوع إصابات.

ويدعو القرار 2334 (2016) الأطراف إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطاب المؤجج للمشاعر. ومما يؤسف له أن هذه الأعمال استمرت. وفي مقابلة، قال وزير إسرائيلي: "حقي وحق زوجتي وأطفالي في السفر على الطرق في يهودا والسامرة أهم من حرية التنقل للعرب". وقال عضو في الكنيست الإسرائيلي إن "أي فلسطيني يهرب من جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي يجب إطلاق النار عليه"، مضيفاً أن "الفلسطيني الذي يقترب من جندي إسرائيلي يجب إطلاق النار عليه أيضاً". وزار وزير إسرائيلي الأماكن المقدسة في يوم إحياء ذكرى التاسع من آب اليهودية، ذكرى خراب الهيكل، ودعا الإسرائيليين إلى "العودة" إلى المواقع و"إظهار حكومتنا".

وفي خطاب ألقاه مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية قال إن هتلر "حارب اليهود لأنهم كانوا يتعاملون بالربا والمال" ونفى أن "هتلر قتل اليهود لأنهم يهود". وقد مَجَّد مسؤولون أو منشورات رسمية على وسائل التواصل الاجتماعي من فتح وحماس وفصائل فلسطينية أخرى مرتكبي الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين.

ويكرر القرار 2334 (2016) دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار

بالذخيرة الحية، بينما أصيب 119 2 جراء اشتتاق الغاز المسيل للدموع. وبالإضافة إلى ذلك، قتل فلسطينيان وأصيب 73 آخرون، من بينهم ثلاث نساء و 12 طفلاً، وسط ارتفاع وتيرة هجمات المستوطنين الإسرائيليين. وقتل عشرة إسرائيليون، من بينهم امرأة وطفلان وثلاثة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وأصيب 122 إسرائيلياً، من بينهم ست نساء وستة أطفال، و 33 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، على يد فلسطينيين في هجمات واشتباكات ورشق حجارة وحوادث أخرى. . ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية 1 042 عملية بحث واعتقال في الضفة الغربية، أسفرت عن اعتقال 1 504 فلسطينيين، من بينهم 88 طفلاً. تحتجز إسرائيل حالياً 1 264 فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري، وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقد.

إن ارتفاع عدد الحوادث المميتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير يحول دون ذكرها جميعاً بالتفصيل، ولكنني أود أن أسلط الضوء على عدد قليل منها. وقع الكثير من الضحايا الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة في سياق العمليات الإسرائيلية في المنطقة (ألف)، بما في ذلك بعض الإصابات خلال اشتباكات مسلحة لاحقة بأسلحة متطورة بشكل متزايد. في 15 آب/أغسطس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين، أحدهما فتى يبلغ من العمر 16 عاماً، في مخيم عقبة جبر للاجئين، جنوب أريحا. وقتل اثنان آخران في 17 و 22 آب/أغسطس، أحدهما صبي يبلغ من العمر 16 عاماً، في جنين وقرية زبابيدا القريبة. وفي 19 أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة فلسطينيين في مخيم جنين للاجئين خلال تبادل مكثف لإطلاق النار. واستمر العنف المتصل بالمستوطنين طوال الفترة التي يغطيها التقرير، بما في ذلك في 4 آب/أغسطس، عندما اقترب مستوطنون إسرائيليون مسلحون من قرية برقة، بالقرب من رام الله، مما أدى إلى مواجهات رشق بالحجارة مع الفلسطينيين. وقتل المستوطنون فلسطينياً يبلغ من العمر 19 عاماً وأصابوا آخر. وأصيب إسرائيلي بجروح جراء رشق الفلسطينيين بالحجارة. واعتقلت الشرطة الإسرائيلية إسرائيليين اثنين ووضعتهم قيد الإقامة الجبرية. وبالإضافة إلى ذلك، في 27

الاتجاهات السلبية في الميدان التي تعرض حل الدولتين للخطر. وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية، استمرت الاتجاهات السلبية.

وخلال هذه الفترة، خفضت السلطات الإسرائيلية رسوم مناولة الوقود الذي تحوله إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية شهريا لزيادة الإيرادات في السلطة الفلسطينية. وفي 9 تموز/يوليه، صوت مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي لصالح العمل على "منع انهيار السلطة الفلسطينية".

وفي 30 تموز/يوليه، ترأس الرئيس محمود عباس اجتماعا للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في مصر، دعا إلى تشكيل لجنة متابعة لاستكمال الحوار لإنهاء الانقسامات وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. وفي 10 آب/أغسطس، أصدر الرئيس عباس مرسوما رئاسيا بعزل 12 من محافظي السلطة الفلسطينية الـ 16 من مناصبهم، بمن فيهم أربعة من غزة.

وفي 14 آب/أغسطس، دعا المشاركون في اجتماع نظمته حماس إلى إجراء انتخابات في غزة تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية، وهي دعوة رحبت بها حماس.

وفي يوم 17 أيلول/سبتمبر، أغلق معبر إيريتز أمام المغادرين بسبب الأعياد اليهودية، وظل مغلقا بسبب العنف بالقرب من السياج الأمني، مع بعض الاستثناءات بما في ذلك نقل المرضى لتلقي العلاج الطبي. وقد منع أكثر من 22 000 من حاملي تصاريح العمل والأعمال التجارية من الخروج منذ الإغلاق.

وفي الوقت نفسه، لا يزال نقص التمويل يقوض قدرة الأمم المتحدة على توفير الخدمات الحيوية للفلسطينيين. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى بحاجة ماسة

إلى 75 مليون دولار للحفاظ على المساعدات الغذائية حتى نهاية العام لما مجموعه 1,2 مليون فلسطيني في غزة، في حين يحتاج برنامج

الأغذية العالمي إلى 32 مليون دولار لاستئناف تقديم المساعدات الاجتماعية للأسر ذات الأولوية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمول في الوقت الراهن النداء الإنساني

للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلا بنسبة 33 في المائة.

وفي القرار 2334 (2016)، يدعو مجلس الأمن أيضا جميع الدول إلى التمييز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وفي 26 حزيران/يونيه، أكدت وزارة خارجية الولايات المتحدة أنها عممت توجيهات السياسة الخارجية على الوكالات ذات الصلة مشيرة إلى

"أن الانخراط في تعاون علمي وتكنولوجي ثنائي مع إسرائيل في المناطق الجغرافية التي خضعت لإدارة إسرائيل بعد 5 حزيران/يونيه 1967، والتي لا تزال خاضعة لمفاوضات الوضع النهائي، لا يتفق مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

كما يدعو القرار 2334 (2016) جميع الأطراف إلى مواصلة بذل جهود جماعية، في جملة أمور، لبدء مفاوضات ذات مصداقية. وفي 12 آب/أغسطس، عينت المملكة العربية السعودية سفيرا لدى دولة فلسطين وقنصلا عاما في القدس لأول مرة منذ عام 1947. وفي 14 آب/أغسطس، التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني عباس في مصر. وأشار بيانهم المشترك إلى أهمية وقف إسرائيل لجميع الأنشطة الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من منازلهم، مع التأكيد على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية هو مفتاح الاستقرار في المنطقة. وفي 18 أيلول/سبتمبر، عقدت المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع مصر والأردن، اجتماعا وزاريا لمناقشة السبل العملية لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي الختام، اسبحوا لي أن أشاطرهم ملاحظات الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016).

"ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء التوسع المستمر للمستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع إحراز تقدم بشأن أكثر

”وأشعر بجزع شديد لكون الأطفال لا يزالون ضحايا العنف. يجب ألا يكون الأطفال أبداً هدفاً للعنف أو يُستخدموا أو يُعرضوا للأذى؛

”ويجب أن تمارس قوات الأمن أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك حتمياً لحماية الأرواح. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالاستخدام المتناسب للقوة، وضمان إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها؛

”في غزة، إن تجدد العنف بالقرب من السياج الحدودي هو تذكير بهشاشة الوضع وخطر التصعيد. وعلى الرغم من بعض التخفيف للقيود المفروضة على إمكانية الوصول، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية وتحسين الاقتصاد وحرية التنقل. ومع ذلك، فإن الحلول السياسية المستدامة، التي يتمثل هدفها النهائي في وقف عمليات الإغلاق الإسرائيلية المنهكة تمثياً مع القرار 1860 (2009)، هي وحدها التي ستعيد الأمل لسكان غزة الذين طالت معاناتهم؛

”ويساورني القلق من الحالات المتعددة التي استخدم فيها المسؤولون خطاباً خطيراً أو عنصرياً وانخرطوا في التحريض، وهو أمر يجب أن يرفضه الجميع. وأرحب بقيام الرئيس عباس بعقد اجتماع للفصائل الفلسطينية في مصر وأشجع جميع الجهات الفاعلة على اتخاذ خطوات ملموسة نحو إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة في ظل حكومة ديمقراطية واحدة.

”ولا يزال غياب الوحدة الفلسطينية الداخلية يقوض التطلعات الوطنية الفلسطينية. وما زلت أشعر بالقلق إزاء الحالة الحرجة لمصادر تمويل السلطة الفلسطينية التي تؤثر على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات ودفع مرتبات القطاع العام. وأحيط علماً بقرار مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي بتعزيز السلطة الفلسطينية وأشجع إسرائيل وأصحاب المصلحة المعنيين

من 10 000 وحدة سكنية في هذه الفترة المشمولة بالتقرير وحدها. فالمستوطنات تزيد من ترسيخ الاحتلال، وتؤجج العنف، وتعوق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم، وتقوض بشكل منهجي قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء في إطار حل الدولتين. وأكرر أن المستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك البؤر الاستيطانية فوراً، تمثياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي؛

”وينطوي هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دولياً، على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ويثير القلق بشأن خطر الترحيل القسري. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وضع حد لتلك الممارسة، تمثياً مع التزاماتها الدولية، والسماح للمجتمعات المحلية الفلسطينية بالبناء وتلبية احتياجاتها الإنمائية؛

”ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، على مستوى لم نشهده منذ عقود، واستخدام الأسلحة الفتاكة بشكل متزايد، بما في ذلك في المناطق المكتظة بالسكان. ولا بد من اتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات؛

”أدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ولا يمكن أبداً تبرير هذه الأعمال ويجب أن يدينها الجميع. ويجب محاسبة الجناة وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. ويساورني القلق إزاء ارتفاع مستويات العنف المرتبط بالمستوطنين، وغالبا على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية، حيث نادرا ما يخضع الجناة للمساءلة. ويجب على إسرائيل أن تعمل على وقف جميع أعمال العنف المستوطنين. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد به؛

على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد، مع تشجيع السلطة الفلسطينية أيضاً على إجراء إصلاحات.

”كما أحثّ الدول الأعضاء على تمكين الأونروا من الوفاء بولايتها الصادرة عن الجمعية العامة لضمان تقديم الخدمات الأساسية التي تعتبر حيوية للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وأشجع أيضاً على تقديم دعم إضافي لبرنامج الأغذية العالمي حتى يتمكن من مواصلة تقديم المساعدة الحيوية إلى الأسر الفلسطينية الأكثر ضعفاً. وأرحب بالتعهدات الإضافية التي قطعت للأونروا خلال الاجتماع الوزاري في 21 أيلول/سبتمبر.

”لا يمكن أن يكون هناك بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل المسائل الجوهرية التي تحرك النزاع. وإنني باقٍ على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته.

ولا تزال الولايات المتحدة تؤمن بأن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون قدراً متساوياً من الأمن والازدهار والحرية. ونحن ملتزمون بحل الدولتين وسنواصل اتخاذ خطوات ترمي إلى تعزيز سلام شامل وعادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن العنف

وتشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق إزاء مستويات العنف في إسرائيل والضفة الغربية وغزة، بما في ذلك العنف في غزة الذي أدى إلى إغلاق مؤقت لمعبر إيريتز. ونعرب عن تعازينا للمدنيين الذين أصيبوا أو قتلوا في الشهر الماضي في جميع أنحاء إسرائيل والضفة الغربية وغزة. وترحب الولايات المتحدة بجميع الجهود الرامية إلى وقف تصعيد العنف المستمر. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأفعال والأقوال التي تزيد من تأجيج التوترات هناك، بما في ذلك خطاب الكراهية، والنشاط الاستيطاني، وعمليات الإخلاء، وهدم منازل الفلسطينيين، والإرهاب، والتحرّيش على العنف، ودفع الأموال لأسر الإرهابيين. وفيما يتعلق بموضوع خطاب الكراهية، أود أن أكرر أن الولايات المتحدة تدين تصريحات الرئيس عباس المعادية للسامية بشكل سافر في آب/أغسطس، والتي قدحت في الشعب اليهودي دون وجه حق وشوهت محرقة اليهود. لا تؤدي هذه الملاحظات المثيرة للانقسام والكراهية إلا إلى تقويض آفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

كما أن الارتفاع الحاد في العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد الفلسطينيين يثير قلقاً بالغاً. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي العنف ضد المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، وفقاً للقانون. وينبغي ألا نخطئ في أن توسيع المستوطنات يقوض الجدوى الجغرافية لحل الدولتين، ويزيد من حدة التوترات ويزيد من الإضرار بالثقة بين الطرفين. تعارض الولايات المتحدة بشدة المضي قدماً في بناء المستوطنات وتحث إسرائيل على الامتناع عن ذلك النشاط. ونحن نأخذ المسألة على محمل الجد، لأنها تقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية متاخمة في المستقبل، وما فتئتاً نطرح المشكلة التي يثيرها ذلك على أعلى المستويات على أساس ثابت. وأود أيضاً أن أكرر أن الولايات المتحدة تدعم بقوة الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، ونحن نعارض الإجراءات التي تحيد عن هذا الوضع الراهن أو تعكس صفو قدسية المواقع. إن مثل هذا العمل غير مقبول.

الأخرى في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تعقد قريباً النسخة التالية من صيغة النقاب على المستوى الوزاري وأن تعزز مبادرات التكامل الإقليمي. إن التحديات التي تواجه المنطقة ليست قليلة، مما يجعل مشاركة المجلس أكثر أهمية وإلحاحاً. فلنعمل معاً لتعزيز السلام والحوار ولمستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته.

بعد ثلاثين عاماً من اتفاقات أوسلو، تتزايد وتيرة البناء الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتدين فرنسا هذه السياسة التي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وعدد من قرارات المجلس، ولا سيما القرار 2334 (2016). ولن تعترف فرنسا أبداً بالضم غير القانوني للأراضي أو بإضفاء الشرعية على المستوطنات غير القانونية، وتدعو إسرائيل إلى وضع حد لهذه الممارسات.

تشكل هذه السياسة عقبة أمام تسوية النزاع وتحقيق حل الدولتين. لذلك ينبغي للمجلس أن يكفل احترام قراراته، ولا سيما القرار 2334 (2016). وينبغي أن تكون الأولوية لضمان وقف التدابير الانفرادية. إننا بحاجة إلى أن نرى نهاية للنشاط الاستيطاني، سواء كان من خلال توسيع المستوطنات أو إنشاء مستوطنات جديدة، أو الإخلاء القسري للأسر الفلسطينية، أو تدمير المباني الفلسطينية والبنية التحتية الاقتصادية والإنسانية في المنطقة جيم في القدس الشرقية، بما في ذلك المدارس. وتذكر فرنسا بأن القرار 2334 (2016) يدعو الدول أيضاً إلى التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتماشياً مع التزاماته، يرصد الاتحاد الأوروبي تنفيذه على نحو صارم.

وفي مواجهة التدهور المستمر للحالة، يجب أن نستعيد أفقا سياسيا على وجه السرعة. فالتقاعس عن العمل عاقبته وقوع أعمال عنف وسقوط ضحايا. وتؤكد فرنسا من جديد إدانتها لأعمال الإرهاب والتزامها الثابت بأمن إسرائيل وبحماية المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا بد من استئناف عملية السلام على سبيل الاستعجال. والمعايير معروفة جيدا - دولتان، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام

ونواصل العمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز الخطوات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر واستعادة النوايا الحسنة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بالمشاورات الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين والشركاء الإقليميين بهدف عقد اجتماع قريباً بصيغة العقبة - شرم الشيخ الهامة. وبينما نعمل من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، يجب علينا أيضاً أن نواصل دعم الاحتياجات الفورية للاجئين الفلسطينيين. وفي الأسبوع الماضي، كان من دواعي سروري أن أتمكن من الإعلان عن تبرعات إضافية بقيمة 73 مليون دولار تقريباً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وحتى مع هذا التعهد وغيره من التعهدات التي قطعت في الاجتماع الوزاري الذي عقد الأسبوع الماضي، فإننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء احتمال ألا تتمكن الأونروا من العمل حتى نهاية العام. وتدعو جميع المانحين إلى تقديم مساعدة إضافية في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تعمل مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها إيران وحزب الله، على تقويض السلام والاستقرار في المنطقة. وعندما أيد مجلس الأمن بأغلبية ساحقة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أكدنا من جديد التزامنا بضمان عدم انتصار تلك القوات. إن الولايات المتحدة، بوصفها شريكاً ثابتاً للبنان، وكما أكدنا في تعليق تصويتنا في 31 آب/أغسطس (انظر S/PV.9409)، تدعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات إضافية لضمان التنفيذ الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما يتسق مع أحكام اتفاق مركز القوات. ويشمل ذلك خطوات إضافية للتخفيف من أي قيود على حرية حركة القوة المؤقتة. وكما أشرنا سابقاً، فرضنا أيضاً جزاءات على جمعية أخضر بلا حدود لدعمها لحزب الله في 16 آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، فإن تصويت الولايات المتحدة على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم يغير أي جانب آخر من جوانب سياسة الولايات المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بوضع مرتفعات الجولان. فلا تزال سياستنا في هذا الصدد دون تغيير منذ عام 2019.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم الولايات المتحدة المستمر للجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها والبلدان

لا مبرر لها إدانة قاطعة. كما أن حوادث عنف المستوطنين، التي تروغ المجتمعات المحلية الفلسطينية، تستحق الإدانة بنفس القدر. وندعو إلى تقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة. وقد شهدنا تصاعداً محزناً في آثار النزاع على المدنيين هذا العام، مع وقوع أعمال عنف يومية تقريباً وسقوط ضحايا من الأطفال على كلا الجانبين. وبينما لا نزال نشهد أعمال عنف، يجب أن نشدد على ضرورة احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني من أجل المصلحة العليا المتمثلة في حماية المدنيين. كما ينبغي للقادة السياسيين أن يمتنعوا عن مواصلة التحريض والاستقرازمات التي توجج التوترات وتؤدي إلى الكراهية وتمجد العنف. فهذا الخطاب التحريضي لا يفضي إلا لدفعنا بعيداً عن إجراء حوار هادف.

ثالثاً، يجب أن يكون إجراء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي الأساس لجميع ما نبذله من جهود. وتشعر مالطة بالتفاؤل إزاء مبادرة "جهود يوم السلام"، التي أطلقت هنا في نيويورك في الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى الاستفادة من إمكاناتها للبناء على المبادرات الرامية إلى تحقيق سلام إقليمي شامل.

ومن المهم بشكل أساسي أيضاً معالجة الوضع المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية. ونحث الفصائل الفلسطينية على مواصلة المشاركة في عملية مصالحة بحسن نية، ونحث السلطة الفلسطينية على إجراء انتخاباتها الوطنية المؤجلة دون مزيد من التأخير. ومن الأهمية بمكان أن نسعى جاهدين لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة للفلسطينيين، ولا سيما في غزة، حيث يحتاج 1.3 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وعلى هذا الصعيد، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أكثر منارات الأمل سطوعاً بالنسبة لكثير من الفلسطينيين وتتطلب دعمنا المتزايد في مواجهة النقص المستمر في التمويل.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد دعمها الثابت للتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين وفقاً لحدود ما قبل عام 1967، مع معالجة التطلعات المشروعة لكلا الجانبين واعتبار القدس عاصمة مستقبلية للدولتين اللتين تعيشان

وأمن، والقدس عاصمة لكليهما. وتشجع فرنسا الأمم المتحدة على العمل من أجل استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، تعرب فرنسا عن تأييدها الكامل للمبادرة التي يقودها الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية لإعداد حزمة من التدابير التي ستفيد الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بمجرد التوقيع على اتفاق سلام. ويجب أن تمكننا تلك المبادرة من تحديد الحوافز اللازمة لاستئناف المفاوضات. وقد أوضحت وزيرة أوروبا والشؤون الخارجية كاترين كولونا استعداد فرنسا للإسهام في تحقيق تلك الغاية خلال الاجتماع الوزاري لإطلاق المبادرة، الذي عُقد في 18 أيلول/سبتمبر على هامش الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وبنسلاوند على عرضه التقرير السابع والعشرين للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016) وإطلاعنا على التطورات الأخيرة.

للأسف، إن عدم إحراز تقدم يبعث على القلق العميق. ولا تزال الاتجاهات السلبية، التي تقوض أي احتمالات للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، أمراً شائعاً. إننا نواجه حالة لا تطاق بصورة متزايدة بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وبما أننا نواجه ذلك المسار السلبي، أود أن أشدد على ثلاث نقاط حاسمة.

أولاً، تؤكد مالطة من جديد أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الخطط التي أعلن عنها مؤخراً لإنشاء مستوطنة جديدة أخرى. ولا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء أعمال الهدم والترحيل القسري للتجمعات السكانية الفلسطينية وأثر ذلك على إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ثانياً، يتعين علينا وقف دورة أعمال العنف المستمرة ضد المدنيين تماماً، بما في ذلك التحريض على العنف والخطاب التحريضي. وتشعر مالطة بالقلق إزاء عدد الهجمات الإرهابية التي شنت على المدنيين الإسرائيليين حتى الآن هذا العام وندين تلك الأعمال التي

التدابير الدولية التوافقية. وفي المناقشة العامة التي جرت في الأسبوع الماضي، كرر الرئيس عباس مرة أخرى دعوته للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، وتكرر الصين دعوته إلى تحقيق تلك الغاية. وأود أن أؤكد مجددا دعم الصين لعقد مؤتمر دولي للسلام أوسع نطاقا وأكثر موثوقية وتأثيرا بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف محادثات السلام. ونأمل أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يتمسك بجديته بمبدأي الإنصاف والعدالة. كما نؤيد المجلس في إيفاد بعثة لزيارة فلسطين وإسرائيل في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، يجب التمسك بسيادة القانون الدولي ويجب وقف الأنشطة الاستيطانية. فالتوسع المستمر للمستوطنات يتعدى على الأراضي الفلسطينية ويغتصب الموارد الفلسطينية ويقلص الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني، وكلها أعمال تشكل انتهاكا للقانون الدولي وأحكام القرار 2334 (2016). ونحث مرة أخرى على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية والإجراءات الانفرادية الرامية إلى تغيير الوضع الراهن في الأراضي لفلسطين المحتلة وعلى وضع حد لعنف المستوطنين المتصاعد. وندعو الأطراف المعنية إلى العودة إلى المسار الصحيح المتمثل في حل الدولتين. إن الأماكن الدينية والمقدسة هي أماكن يرتبط بها المؤمنون عاطفيا بشدة، وعلى هذا النحو ينبغي بذل جهود للحفاظ بشكل فعال على وضعها التاريخي الراهن في القدس واحترام وصاية الأردن عليها.

ثالثا، من الأهمية بمكان ضمان التنمية الاقتصادية وسبل عيش الناس وكسر حلقة العنف. فالاحتلال المستمر منذ 50 عاما يعوق بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ولا تزال أعمال العنف والنزاعات المتكررة تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. وتدين الصين جميع أعمال العنف ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعارض كل الأعمال الاستفزازية والتحريضية، وتدعو فلسطين وإسرائيل إلى كسر حلقة العنف وتحقيق الأمن المشترك من خلال الحوار والتعاون. ونحث السلطة القائمة بالاحتلال على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتخفيف وإزالة القيود غير

جنبنا إلى جنب في سلام وأمن، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. ومن الضروري أن تعيد جميع الأطراف الالتزام بعملية السلام إذا أردنا استعادة الاستقرار وضمان تحقيق سلام دائم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته.

إن قضية فلسطين تكمن في لب مشكلة الشرق الأوسط. وفي المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين التي اختتمت مؤخرا، جسدت الإشارات المتكررة إلى هذه المسألة اهتمام المجتمع الدولي بصفة عامة بالحالة الفلسطينية - الإسرائيلية الراهنة وقلقه العميق إزاءها. وتضمن الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة أيضا عددا من الاجتماعات والمناقشات بشأن الشرق الأوسط. وبيّن استعراض البيانات التي أدلى بها في هذه الأحداث بشكل قاطع أن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل والتنمية المشتركة للشعبين العربي والإسرائيلي، تمثل جميعها تطلعات مشتركة لجميع البلدان والشعوب التي تدعو إلى تحقيق السلام والعدالة. وفيما يتعلق بآخر التطورات، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، ينبغي أن نضاعف جهودنا لتعزيز السلام والنهوض بحل الدولتين. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع اتفاقات أوسلو. ومما يؤسف له أنه بعد 30 عاما، لا تزال الأرض الفلسطينية المحتلة غارقة في النزاع والاضطرابات. ويظل حل الدولتين مجرد كلمات يتآكل أساسها بشكل متزايد، فيما تتلاشى الفرصة السانحة لتحقيق السلام بوتيرة أسرع على ما يبدو. وفي الوقت الراهن، لا يمكن إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها إلا بالإرادة السياسية الحازمة والعمل الدبلوماسي الفعال والجهود الجماعية الحاسمة. وتدعو الصين إلى إيلاء أولوية أعلى لقضية فلسطين في جدول الأعمال الدولي واتخاذ إجراءات أكثر جدوى لتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وغيرها من

في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأوضح تماما التزام المملكة المتحدة بحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لأمن إسرائيل وأمانها وعيشها جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة. إن الذكرى السنوية الثلاثين لإبرام اتفاقات أوسلو تذكر مؤثرا بأننا يجب أن نعمل معا لتحقيق السلام الدائم والمستدام في المنطقة. وخلال زيارته، التقى وزير الخارجية بالمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وزار مخيم الجلزون للاجئين ليرى بنفسه أثر عمل الوكالة لحماية الفئات الأكثر ضعفا.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. لقد ناقشنا سابقا أزمة التمويل المستمرة التي تواجهها الأونروا. وتقخر المملكة المتحدة بالإعلان عن تقديم 10 ملايين جنيه إسترليني إضافية خلال الزيارة للمساعدة في معالجة الأزمة. وتعهدت دول أخرى بتقديم المزيد من الأموال للأونروا خلال الأسبوع الرفيع المستوى. ويجب علينا الآن أن نتأكد من سرعة توفير تلك الأموال ويجب أن نواصل بذل الجهود لوضع الوكالة على أساس مالي أكثر استدامة.

وبشكل منفصل، أود أن أسلط الضوء على تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نُشر الأسبوع الماضي يُظهر أن 105 1 فلسطينيين قد نزحوا من تجمعاتهم السكنية منذ عام 2022. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية والمتزايدة في أن العنف الذي يمارسه المستوطنون بصورة متزايدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من دون أي اعتراض تقريبا، يعرض الفلسطينيين لخطر الترحيل القسري. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى التصدي لذلك التهديد. ومن المفجع أن عام 2023 شهد بالفعل مقتل ما لا يقل عن 193 فلسطينيا على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومقتل 31 إسرائيليا على أيدي الإرهابيين. ويجب أن ننهى حلقة العنف هذه.

السيدة بونغو (غابون) (تكلت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، على إحاطته. إن هشاشة الحالة الأمنية والإنسانية على أرض الواقع تتطلب التزاما أكبر من المجتمع الدولي فيما يتعلق بحل النزاع الإسرائيلي

المعقولة المفروضة على حركة السلع الفلسطينية واستخدام الفلسطينيين للأراضي وعلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل زيادة المساعدة الإنمائية والإنسانية المقدمة إلى فلسطين وأن يدعم فلسطين في تلبية احتياجاتها الاقتصادية والمعيشية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يتنافس وفد فلسطيني قوامه 100 رياضي ورياضية في 16 حدثا في إطار دورة الألعاب الآسيوية التي تقام في مدينة هانغتشو في الصين. وتمثل دورات الألعاب الآسيوية التطلع السامي لشعوبنا إلى السلام والتسامح والوحدة. ونتمنى مخلصين للرياضيين الفلسطينيين نجاحا كبيرا في إظهار روحهم الرياضية وفي بث الأمل.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الصين الثابت لإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة بذل جهود دؤوبة للدفع باتجاه إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية في وقت مبكر.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):

أشكر أيضا المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته المفيدة.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات منذ جلستنا السابقة في آب/أغسطس (انظر S/PV.9400).

أولا، صادف يوم 15 أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاق الإبراهيمي للسلام. وتحفل المملكة المتحدة بنجاح الاتفاقات، ولا نجد حرجا في تشجيع المزيد من البلدان على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل واعتنام الفرص التي يتيحها ذلك. ونحن ملتزمون أيضا بالتأكد من أن التطبيع يحقق فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني.

ثانيا، خلال الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر، زار وزير الخارجية البريطاني إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتحدث وزير الخارجية مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ودعا إلى وقف تصعيد التوترات وشدد على أهمية إجراء الانتخابات التي طال انتظارها

اللاجئين. وفي هذا الصدد، فإن إعلان الولايات المتحدة عن منح تمويل إضافي للأونروا بقيمة 73 مليون دولار هو خطوة إيجابية.

فيما يتعلق بالديناميات الإقليمية، أحطنا علما مع الاهتمام بعملية تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ونأمل أن يعزز ذلك الزخم تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في المنطقة وأن يفيد عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، فإن وصول وفد سعودي أمس في زيارة رسمية إلى أريحا، في الضفة الغربية المحتلة، وهي الأولى منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993، علامة مشجعة.

في الختام، تؤكد غابون من جديد التزامها بحل الدولتين. وندعو الطرفين إلى احترام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016)، وتنفيذ الالتزامات المقطوعة في العقبة وشرم الشيخ.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، على إحاطته الثاقبة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وتشيد موزامبيق بجهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

إن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة يشوبها التوتر والعنف على نحو يدعو للأسف. ويخيم عليها وقوع اشتباكات وأعمال قتل وحركات نزوح، أطرافها القوات الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين وجماعات مسلحة فلسطينية. وهي حالة لا تترك سوى مجال ضئيل للتوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع.

نحن نشعر بانزعاج شديد إزاء الانتهاكات المتكررة والجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا ندين تلك الانتهاكات بشدة. وندعو الطرفين إلى اتباع طريق الحوار البناء والمثمر الرامي إلى كفالة سلام وعدالة دائمين لكل من فلسطين وإسرائيل. وندين ممارسة الكراهية والإدلاء ببيانات تحريضية، سواء كانت رسمية أو فردية. إذ ينبغي تثبيطها بقوة، لأنها لا تخدم إلا غرض تفاقم وتعميق الخلافات بين الطرفين وإدامة ثقافة النزاع والكراهية.

- الفلسطينيون، المستمر منذ أكثر من 70 عاما. ويجب على بلدان المنطقة دون الإقليمية وتلك التي لها تأثير على كلا الطرفين أن تزيد من مشاركتها. ويجب استئناف الحوار والمفاوضات المباشرة بين الطرفين. والحل السياسي هو النتيجة الأكثر قابلية للاستمرار، وهو السبيل الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم. ولا يمكن تصور ذلك السلام الدائم في سياق خطاب الكراهية والتوسع الاستيطاني وعمليات الهدم والطرء - لا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية - وأعمال الاستنزاف في الأماكن المقدسة، مثل تلك التي وقعت مرة أخرى يوم الأحد الماضي في المسجد الأقصى. ويدعو بلدي إلى وضع حد لانتهاكات القانون الدولي واحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ونعيد تأكيد التزامنا بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي الرسمي على المقدسات الإسلامية في القدس.

إن القيود المتزايدة على الميزانية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية لها عواقب وخيمة على حصول السكان على الرعاية، ولا سيما في قطاع غزة، حيث يكافح المرضى للحصول على تصاريح خروج للأغراض الطبية في غضون إطار زمني معقول. ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من القيود المفروضة على السفر والتجارة في الضفة الغربية المحتلة ومن الحصار المفروض على قطاع غزة. وندعو غابون إلى رفع ذلك الحصار، وفقا للقرار 1860 (2009).

وعلى الجبهة الإنسانية، نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وتوفر الأونروا الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والحماية، في جملة أمور، لقرابة 6 ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن وسورية ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومن دون الدعم المالي، لن تتمكن الوكالة من تقديم خدماتها في الأشهر المقبلة. ولن تؤدي هذه الحالة إلا إلى زيادة كبيرة في التوترات الاجتماعية على أرض الواقع، ولا سيما الفقر والعنف - وخاصة العنف الجنساني، بما في ذلك في مخيمات

المحتلة في سياق التقرير السابع والعشرين للأمم العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016).

لقد استمعنا باهتمام إلى تقييم المنسق الخاص للتوترات المستمرة في الضفة الغربية على خلفية الخطوات الإسرائيلية الانفرادية المتزايدة لخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع. من الواضح مرة أخرى أن استمرار الحالة المُحتمة هو نتيجة مباشرة لأعمال إسرائيل العدوانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الغارات العنيفة، والاعتقالات التعسفية، وتطرف المستوطنين، والتوسع الاستيطاني غير المسبوق، إلى جانب عمليات الإخلاء القسري للأسر الفلسطينية، ومصادرة ممتلكاتها، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وانتهاكات الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

ومنذ مطلع العام الجاري، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نحو 600 اعتداء من جانب المستوطنين على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقعت على خلفية خطط القيادة الإسرائيلية لزيادة عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في شمال الضفة الغربية من 170 000 نسمة حالياً إلى مليون نسمة بحلول عام 2050، مع تخصيص ما يقدر بنحو 200 مليون دولار لهذا النشاط غير القانوني. علاوة على ذلك، قررت السلطات الإسرائيلية تبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة للموافقة على بناء أكثر من 4 500 وحدة سكنية في الضفة الغربية، في انتهاك لأحكام قرارات المجلس ذات الصلة والقانون الدولي. وبالتوازي مع ذلك، وافقت حكومة إسرائيل على خطة للحفاظ على المواقع الأثرية الإسرائيلية في المنطقة (جيم) ومولتها من أجل "تعزيز الجذور اليهودية في يهودا والسامرة".

في الوقت نفسه، يقوم المتطرفون الإسرائيليون بزيارات استفزازية إلى حرم المسجد الأقصى بشكل شبه يومي، ويوجد أكثر من 200 1 فلسطيني رهن الاعتقال الإداري في السجون الإسرائيلية. ومما يثير القلق البالغ زيادة العنف ضد القُصّر - حيث قتل أكثر من 40 طفلاً فلسطينياً منذ بداية العام - وهدم المؤسسات التعليمية، بما في ذلك بعض المؤسسات التي بنيت بأموال من المانحين.

وندعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن تنفيذ توعدها مؤخرًا بتكثيف الإجراءات العقابية ضد الشعب الفلسطيني. كما ندعو إسرائيل إلى التقيد بالقانون الدولي والامتناع عن الانخراط في أنشطة غير قانونية في الأراضي المحتلة، بما فيها الضفة الغربية.

ترى موزامبيق أن الأحداث المثيرة للقلق التي وقعت مؤخرًا في فلسطين وتلك الواردة في إحاطة اليوم تذكرنا بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي بأسره. فمن واجب مجلس الأمن بصفة خاصة أن يفي بمسؤوليته التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن أينما كانا معرضين للخطر. وفي ذلك الصدد، ندعو الطرفين إلى الوقف الفوري لإراقة الدماء، ووقف الاستفزازات والهجمات المتبادلة، ووضع حد للمعاناة الإنسانية في الأراضي المحتلة. ونحث الطرفين على اتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية السماح بإجراء الحوار - حوار يرمي إلى إرساء الأسس اللازمة لحل دائم يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا معاً بسلام جنباً إلى جنب.

أما على الجبهة الإنسانية، فنكرر دعوتنا للمجتمع الدولي تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي.

تؤمن موزامبيق إيماناً راسخاً بأن فلسطين وإسرائيل يمكنهما تسوية خلافاتهما سلمياً والتمتع بالتعايش السلمي وحسن الجوار، على أساس مقاصد الميثاق ومبادئه. والدروس المستفادة من عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، وفي منطقتنا الجنوب أفريقية على وجه الخصوص، تبين أن السلام ممكن دائماً إذا كانت الأطراف المتنازعة مستعدة حقاً لاتباع طريق العدالة والإنصاف والتسامح. ومن هذا المنطلق، نود أن نشجع مبادرات الحوار الجارية وغيرها التي قد تنشأ بغية كفالة وضع حد نهائي لهذه الأزمة، التي استمرت أكثر من 70 عاماً.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته بشأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

الوحيد لضمان أمن واستقرار كلا الجانبين. ونرحب في هذا السياق بالزخم الدبلوماسي الذي شهدناه الأسبوع الماضي على هامش أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث السبل التي يمكننا من خلالها تنسيق الجهود الدولية لإحياء عملية السلام. ويشمل ذلك الاجتماع الذي نظّمته المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والذي قدم مقترحات إيجابية لدعم السلام والحفاظ على حل الدولتين. ونأمل أن نشهد خلال الفترة المقبلة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة تهدف لاستئناف مفاوضات جادة وفعالة بين الطرفين تستند إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها، ومنها قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

ومن المهم كذلك وقف جميع الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها الاعتداءات المتكررة على المدن والقرى الفلسطينية واقتحامات المتطرفين المتواصلة للمسجد الأقصى، وآخرها التي حدثت هذا الأسبوع. ونشدد هنا على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها وتوفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى، مع احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في المدينة. ويجب وقف ونبد التطرف وجميع الخطابات المحرّضة على الكراهية، التي باتت شائعة وتزيد من حالة الاحتقان الراهنة. فكما أكد مجلس الأمن في قراره 2686 (2023)، يساهم هذا النوع من الخطابات في انتشار النزاعات وتفاقمها وتكرارها.

وفي سياق مناقشة اليوم، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، فضلا عن أنها تقوض جهود السلام. ولا يفوتنا أن نؤكد هنا ضرورة ردع ووقف عنف المستوطنين الذي وصل إلى مستويات لم نشهدها من قبل ويهدد بمزيد من التوترات.

وانتقالا إلى الأوضاع الإنسانية الصعبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يحتاج مليوناً شخصاً لتلقي المساعدات الإنسانية وفقاً

إن استمرار تدهور الحالة في منطقة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، مع وجود فراغ في مسار المفاوضات وغياب أي آفاق لعملية سلام في الشرق الأوسط، هو بلا شك مدعاة للقلق بالنسبة لنا. وفي سياق التفكير الفعلي للأساس القانوني الدولي المعترف به عالمياً للتسوية السلمية، تواصل الولايات المتحدة تشجيع التطبيع العربي - الإسرائيلي، في التقاف على منطق مبادرة السلام العربية، التي طرحتها المملكة العربية السعودية في عام 2002، والتي تتوخى حل القضية الفلسطينية أولاً، وبعد ذلك، وليس إلا بعد تحقيق ذلك، إعادة العلاقات مع إسرائيل. إن تصرفات واشنطن تبطل احتمالات إحياء المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي على أساس الإطار المعترف به عالمياً لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي يمثل العنصر الرئيسي فيه في حل الدولتين، والذي أيدناه باستمرار.

وفي ظل الظروف الراهنة، من المهم مواصلة الجهود للحفاظ على الاهتمام الدولي اللازم بالتطورات في الميدان في منطقة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وعدم السماح بتقويض الأساس القانوني الدولي للتسوية السلمية. وروسيا ملتزمة بإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. موقفنا ثابت ولن يتغير بسبب أي حسابات انتهازية. وفي ذلك السياق، نؤيد جميع المبادرات العملية ذات الصلة، ولا سيما تنظيم زيارة للأمين العام غوتيريش إلى المنطقة، فضلاً عن الخطوات التي اتخذها الفلسطينيون أنفسهم للدفاع عن حقوقهم غير القابلة للتصرف في دولتهم، ولتصبح عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته الشاملة.

لقد أعادت الأحداث الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة تنكيرنا بالحاجة الملحة لتكثيف المساعي الدبلوماسية، على المستويين الإقليمي والدولي، لخفض حدة التصعيد وبناء الثقة، كما أكدت ضرورة ممارسة ضبط النفس واللجوء للحوار. فالمفاوضات المباشرة هي السبيل

والتحريض والتدمير. وتشمل تلك الأعمال ما يحدث من اعتداءات في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل وأنشطة المستوطنين في قطاع غزة والتوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ونرى أن تدمير الهياكل الأساسية والممتلكات في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، إلى جانب الأنشطة الاستيطانية المستمرة، يعيد تشكيل الخصائص الديموغرافية على أرض الواقع ويعرض إمكانية تحقيق حل الدولتين لخطر شديد ويسهم في حدوث مزيد من التدهور. ونود في ذلك الصدد أن نبرز ثلاث نقاط بإيجاز.

أولاً، نحث على استئناف المحادثات السياسية الجادة، بدعم من المجتمع الدولي، لمعالجة المسائل الإقليمية والأمنية الرئيسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمستوطنات وعنف المستوطنين.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يدعم استعادة الآليات التي تيسر إجراء اتصالات أكثر انتظاماً واستدامة بين الجانبين بغية معالجة المسائل الرئيسية، بما في ذلك الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والتسويق الأمني بين إسرائيل وفلسطين بهدف الحد من قدرات الإرهابيين.

وأخيراً وليس آخراً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم إقرار مجموعة منسقة من الاستثمارات القصيرة الأجل لمساعدة السلطة الفلسطينية في إتاحة إمكانية الحصول على التعليم الأساسي والخدمات الصحية والاجتماعية وإيجاد فرص العمل للشباب والنساء وإصلاح الهياكل الأساسية الضرورية وتعزيز الاستقرار المالي للسلطة.

ونحث إسرائيل على أن تتوقف عن هدمها للممتلكات الفلسطينية وتمنع تشريد الفلسطينيين وطردهم، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وإيقاف تراخيص بناء بؤر استيطانية جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل يقوم على وجود

لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشدد على ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك عبر تمويل وكالة الأونروا التي تضطلع بدور حيوي في دعم اللاجئين الفلسطينيين وإحلال الاستقرار في المنطقة.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات التزامها بحل الدولتين، بحيث تُقام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن واعتراف متبادل. ونجدد دعمنا لكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية لتحقيق هذا الهدف وندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد نياركو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا للمنسق الخاص تور وينسلاند على الإحاطة التي قدمها للمجلس بشأن الحالة العامة في الشرق الأوسط، مع التركيز على تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

ما فتئت غانا تتابع باهتمام شديد التطورات الإيجابية الأخيرة في الشرق الأوسط. وقد رحبنا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، بالالتزام الذي قطعه قادة كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالعمل بشكل وثيق مع البلدان المجاورة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل الحيلولة دون اندلاع مزيد من أعمال العنف وحل خلافاتهم وانتهاج طريق يفضي إلى سلام حقيقي بغية وضع حد نهائي للنزاع العربي - الإسرائيلي. وقد لاحظنا الجهود التي تبذلها إسرائيل لتحسين علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب في إطار الاتفاقات الإبراهيمية، فضلاً عن احتمال التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ونشجع على توثيق العلاقات العربية اليهودية من أجل تحقيق مصالحة أوسع نطاقاً بين اليهودية والإسلام، وهما ديانتان رئيسيتان في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم مما نشهده من تطورات إيجابية، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز

دولتين يُفاوض عليه دوليا تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب على أساس حدود عام 1967.

وأخيرا، نؤكد مرة أخرى ضرورة امتثال جميع الأطراف امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - بما في ذلك التزاماتها بحماية السكان المدنيين - فضلا عن العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وندعو الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تسهم في اندلاع أعمال العنف في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقات أوسلو، ولكن من المؤسف أن العديد من الحوادث أدت إلى تفاقم التوترات بين إسرائيل وفلسطين منذ بداية العام. إن عدم إحراز تقدم سياسي يعرض للخطر السلام والأمن في المنطقة. وندعو بقوة جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة وقف التصعيد. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل من إسرائيل وفلسطين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي كلمات أو أفعال تحريضية.

وفي الوقت نفسه، ندين مرة أخرى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك الإذن من الحكومة الإسرائيلية بإنشاء ثلاث بؤر استيطانية في وقت سابق من هذا الشهر. وتواصل اليابان مطالبة إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية فورا، بما في ذلك عمليات الهدم والإخلاء. فهي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق لأن قدرات السلطة الفلسطينية على الحكم تتقلص من مختلف النواحي. وبينما تحبط اليابان علما بالقرار الذي اتخذته مجلس الوزراء الإسرائيلي في تموز/يوليه للحيلولة دون انهيار السلطة الفلسطينية، فإنها تدعو كلا الطرفين إلى تعزيز

التعاون العملي. وتتطلع اليابان إلى رؤية نتائج ملموسة لتعزيز القدرات المالية للسلطة الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.

ومن جانبنا، دعمت اليابان فلسطين في تحقيق اقتصادها المعتمد على الذات. وفي الآونة الأخيرة، بدأت اليابان جهودا مشتركة مع شركاء في المنطقة، مثل مصر والأردن، بشأن تقديم المساعدة إلى فلسطين، وعقدت مشاورات وزارية ثلاثية بين اليابان ومصر والأردن بشأن الشرق الأوسط لأول مرة هذا الشهر.

إن دعم لاجئي فلسطين مهم جدا لتحقيق الاستقرار في المنطقة. والواقع أن اليابان أصبحت بلدا مانحا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى قبل انضمامها إلى الأمم المتحدة. لقد تجاوزت مساعداتنا للأونروا بليون دولار على مدى السنوات الـ 70 الماضية. وفي هذا العام، تبرعت اليابان بأكثر من 40 مليون دولار للأونروا، بما في ذلك مليون دولار كمساعدات طارئة لمخيم جنين للاجئين. ونحث الدول الأعضاء الزميلة على تقديم الدعم اللازم للتأكد من أن الوكالة تواصل تقديم خدماتها الرئيسة للاجئين الفلسطينيين.

وتكرر اليابان مرة أخرى أن الحل الطويل الأجل للنزاع لا يمكن تحقيقه إلا بالحل القائم على وجود دولتين، تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونحن مستعدون دائما لدعم أي جهود دبلوماسية لتحقيق ذلك الهدف.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، على إحاطته هذا الصباح. وأكرر دعم إكوادور لجهوده الرامية إلى منع زيادة تدهور حالة حساسة ومضطربة.

إن التقارير مثيرة للقلق والإحصاءات لا تدعو إلى التفاؤل. وقد كان هذا العام بالفعل أشد الأعوام عنفا منذ عام 2005، ولا يزال عدد الضحايا في ارتفاع، بينما يزداد عدد المستوطنات وتحدث أعمال عنف بشكل يومي. ولا بد من عكس تلك الاتجاهات.

ومن نفس المنطلق، أود أن أختتم بياني بالتذكير بأن تلبية احتياجات السكان المشردين هي مسؤولية المجتمع الدولي، بغض النظر عن أسباب الصراع أو مرتكبيه. وأدعو جميع القادرين على المساهمة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن يفعلوا ذلك بدون تأخير.

السيد هاورى (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته.

وكما ذكر زملاء آخرون من قبل، يصادف هذا العام إحياء ذكرى اتفاقات أوسلو. لكن الطريق إلى السلام القائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين الذي وعد به في أوسلو يواجه عقبات متزايدة الصعوبة.

أول تلك العقبات هي الزيادة المقلقة في المستوطنات. وتذكر سويسرا بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني وتتعارض مع عدة قرارات لمجلس الأمن. ولذلك، يكرر مجلس الأمن في القرار 2334 (2016) تأكيد؛

”مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“ (القرار 2334 (2016)، الفقرة 2).

ويؤكد القرار نفسه من جديد أيضاً أن إنشاء المستوطنات يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والسلام العادل والدائم والشامل. وبالإضافة إلى ذلك، ندين البيئة القسرية المؤدية إلى التشريد القسري للمجتمعات الفلسطينية.

إن افتقار الفلسطينيين للحماية من هجمات المستوطنين وتهديداتهم وتخويفهم - التي زادت بشكل كبير هذا العام، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - أمر مثير للقلق بشكل خاص. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها إدخال تغييرات دائمة على الأرض الفلسطينية.

ومن المثير للجزع أن نلاحظ أن الحالة الأمنية مستمرة في التدهور في جميع أنحاء الأرض المحتلة. وفي غزة، يرتفع خطر

في الأسبوع الماضي، وعلى بعد أمتار قليلة من هذه القاعة، خاطب رئيس وزراء إسرائيل ورئيس فلسطين الجمعية العامة. وتحدث الزعيمان عن السلام وإنهاء الصراع وتحقيق تسوية نهائية. وبغض النظر عن الاختلافات التي قد تكون قائمة في تفاصيل الحلول أو المسارات البديلة التي يتعين اتباعها للوصول إلى ذلك، فإننا نقدر أنه على الرغم من كل شيء، لم يغيب عن البال الهدف المشترك المتمثل في التعايش السلمي بين شعبين متجاورين يستحقان مستقبلاً خالياً من العنف. وندعو أيضاً إلى أن تترجم تلك الكلمات إلى أفعال - إذ ينبغي عدم الاكتفاء بالإعراب عن الالتزام بالسلام وإنهاء الصراع مرة واحدة في السنة في أيلول/سبتمبر في نيويورك، بل ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الخطاب اليومي، وأساساً، في القرارات والإجراءات التي تتخذ في إسرائيل والضفة الغربية وغزة.

ونأمل أن تتخذ خطوات ملموسة لتخفيف حدة التوترات، وبناء الثقة، واستعادة أفق سياسي يؤدي إلى مفاوضات فعالة. وأكرر التزام إكودور، بوصفها عضواً في المجلس، بدعم أي تدبير أو مبادرة تشجع الأطراف على استئناف المفاوضات وتجنب المزيد من العنف. ومن واجبنا أن نبحث عن سبل نحو السلام في هذا النزاع وفي جميع النزاعات. وقد أعربت إكودور، شأنها شأن جميع أعضاء المجلس الحاضرين هنا، مراراً وتكراراً عن التزامها بالتوصل إلى حل تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع التعايش بين دولتين - فلسطين وإسرائيل - على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق تلك التسوية النهائية التي طال انتظارها. وإلى أن يحدث ذلك، ونحن نسعى جاهدين لتحقيقه، يجب علينا أيضاً أن نكفل تمتع شعبي إسرائيل وفلسطين بظروف معيشية كريمة، وحماية سلامتهما وأمنهما، واحترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب أود أن أتناول حالة الأطفال المحاصرين في خضم الصراع ووجود انتهاكات جسيمة لحقوقهم. وندعو الأطراف إلى تنفيذ تدابير لوضع حد لقتل الأطفال وتجنيدهم واحتجازهم تعسفاً، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016).

وأبرز الرئيس لولا دا سيلفا، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، إنشاء الدولة الفلسطينية الذي طال انتظاره بوصفه مثالا على النزاعات التي طال أمد حلها بينما تظهر أخطار جديدة تهدد السلام والأمن الدوليين.

وتعترف البرازيل بدولة فلسطين منذ عام 2010. ومع ذلك، فإننا ندرك تماما العقبات الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني للتمتع بحقوقه المشروعة. لقد أصبح المجتمع الدولي بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص غير مستجيبين لمحنة الفلسطينيين. ويجب أن يتغير ذلك.

وتكرر البرازيل تأكيد دعمها الثابت لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ولحل الدولتين، حتى يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من العيش في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعتترف بها دوليا. وهناك حاجة أكبر إلى دعمنا الجماعي الآن بعد أن أصبح حل الدولتين معرضا لخطر شديد من جراء العنف والأعمال التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي بشكل عام وللقرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ فترة طويلة.

إن تنشيط العملية السياسية هو حجر الزاوية لاحتواء دورة العنف الحالية. والبيانات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مثيرة للقلق. وقد شهد هذا العام وقوع أكبر عدد من الضحايا في الأرض الفلسطينية المحتلة من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء منذ عام 2005. إن إدارة النزاع ليست بديلا مقبولا للمفاوضات الفعالة.

وينبغي للمجلس أيضا أن يفكر بجدية في دوره في تمهيد الطريق لمفاوضات مباشرة جديدة. إن الجلوس مكتوفي الأيدي بينما يتكشف الوضع هو قصر نظر وأمر خطير. ليس هذا ما نحن هنا من أجله. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعالج القضايا الأساسية التي تثير التوترات الحالية. وأهمها توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وينص القرار 2334 (2016) بوضوح على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض

الانفجار الداخلي مرة أخرى، في حين لا يبدو أن أيا من الطرفين مستعد للشروع في وقف حقيقي للتصعيد. والاشتباكات العنيفة على طول الجدار الفاصل والغارات الجوية دليل على ذلك. وتدعو سويسرا إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يقرب من 16 عاما، خاصة في ضوء التدهور المقلق للحالة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة فتح معبر إيريز فورا أمر ضروري لتمكين حوالي 2000 من سكان غزة من العمل في إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، فإن التوترات المتزايدة في الضفة الغربية، ولا سيما في أعقاب العمليات الإسرائيلية في جنين وأريحا ونابلس، أو المرتبطة بانتشار الجماعات المسلحة الصغيرة، تثير القلق أيضا. وتكرر سويسرا دعوتها جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين. وتذكر بالتزامات السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق باستخدام القوة.

ومع اقتراب عيد المظلة، نحث السلطات المعنية على تقليل مخاطر التوترات حول الأماكن المقدسة، واحترام الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل ودور الأردن في الوصاية. وندعو قادة جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية أو أعمال استفزازية أو لغة تحريضية، تزيد من حدة التوترات، كما حدث مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة.

وترحب سويسرا بالاجتماعات الوزارية التي عقدتها في الأسبوع الماضي لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ومبادرة جهود يوم السلام في نيويورك.

ونلاحظ أن هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة إلى إعادة إطلاق عملية السلام. ولا تزال سويسرا مقتنعة بأن حل الدولتين، الذي يتفاوض عليه الطرفان، وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى إرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهذا هو الهدف المتفق عليه قبل 30 عاما في أوسلو. وتحقيقا لتلك الغاية، تظل سويسرا على استعداد لدعم أي مبادرة، بما في ذلك من خلال مساعيها الحميدة.

العالم، بما في ذلك القضية الإسرائيلية - الفلسطينية. وقد لاحظنا، من دون مفاجأة، دعما قويا من زعماء العالم لحل الدولتين. وتترجم عبارة "دولتان لشعبين"، التي أبرزت مرات عديدة، الحاجة الكبيرة والحاجة الملحة إلى استعادة آفاق السلام في أقرب وقت ممكن.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء جهود السلام الإقليمية والأقاليمية. ونشيد بالاجتماع الوزاري المعني بجهود يوم السلام، المعقود في 18 أيلول/سبتمبر، الذي استضافه الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية بالتعاون مع مصر والأردن، وبالجهود الرامية إلى التوصل إلى مجموعة تدابير داعمة للسلام. ويجب على الأطراف أن تنظر إلى هذه الجهود على أنها إسهام حقيقي في إحياء عملية السلام، ويجب عليها أن تقوم بدورها، وأن تمتنع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب وأن تركز على وقف التصعيد والخطوات التي يمكن أن تخفف من حدة التوترات الشديدة بالفعل في الحالة.

وفي العامين الماضيين، سجل عدد كبير غير مقبول من القتلى بين المدنيين من كلا الجانبين. ولا يمكن ولا يجب أن يصبح ذلك هو الوضع الطبيعي الجديد.

ونحن ندين بأشد العبارات جميع الهجمات الإرهابية ونقف إلى جانب إسرائيل في حقها في الدفاع عن النفس في مواجهة هذه الأعمال من خلال رد متناسب.

إن الإرهاب لا يمكن أن يخدم أي قضية؛ ولا يمكن التغاضي عنه؛ ولا ينبغي أبداً تمجيده؛ ولا يمكن تقديم التعويضات إلى الإرهابيين. ويجب إدانة الإرهاب ومن قبل الجميع.

ومع ذلك، فإننا نشعر أيضاً بقلق شديد إزاء عنف المستوطنين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين، وإزاء عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك تدمير المنازل والأعيان التي يمولها المانحون، بما في ذلك المدارس. وندعو إلى إجراء تحقيق كامل في جميع تلك الحالات ومحاسبة مرتكبيها.

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية ويجب وقفها فوراً. وتواصل البرازيل دعوة الحكومة الإسرائيلية إلى وقف السياسات التي تشجع تلك الممارسات غير القانونية وكبح عنف المستوطنين.

وتدين البرازيل بشدة مرة أخرى جميع أعمال العنف ضد المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ونحن نعارض بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وندعو كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. وتبعث الأحداث المؤلمة الأخيرة في المسجد الأقصى في القدس على القلق الشديد. وندين أي عمل يهدف إلى تغيير الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. نحن ندرك ونقدر الدور المحوري الذي اضطلعت به المملكة الأردنية كوصي على مر السنين.

ويرتبط السلام بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها على الصعيد العالمي. ونشدد على الحاجة الملحة إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. وينطوي ذلك على تعزيز نمو الاقتصاد الفلسطيني، والتصدي لتحديات الحوكمة واحترام حقوقه الأساسية. وتعتزم البرازيل تعزيز مساهمتها في المشاريع في ذلك المجال. ولا تزال الحالة في غزة، مع حصارها المستمر، تشكل عائقاً كبيراً أمام المساعي الإنمائية بكل ما يترتب عليها من آثار اجتماعية.

وأخيراً، لا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء القيود المالية المستمرة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولا تزال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين أمراً لا غنى عنه. وندعو جميع الدول إلى مضاعفة الجهود لزيادة دعمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أشكر المنسق الخاص ونيسلاند على ما قدمه من معلومات مستكملة وافية.

لقد تركنا وراءنا أسبوعاً رفيع المستوى حافلاً غير عادي تم فيه التركيز بشكل خاص على الجهود المتجددة لحل النزاع في جميع أنحاء

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن التوصل إلى حل عادل ودائم يتطلب جهوداً متواصلة ومتفانية والتزاماً لا يتزعزع من جميع الأطراف - إسرائيل وفلسطين، ولكن أيضاً من الدول المجاورة والمجتمع الدولي. ولذلك، ندعو الطرفين إلى التقيد بالتزاماتهما في العقبة، بالأردن، وشم الشيخ والبحث عن فرص للتعاون في جميع المناابر الإقليمية، بما في ذلك منتدى النقب.

إننا نعي ذلك تماماً: السلام لا يأتي أبداً من الخارج، ولكن المساعدة والدعم يأتيان. والسلام لا يسقط أبداً من السماء. إنه ثمرة جهود حقيقية ومتواصلة ودؤوبة، حتى عندما يكون الأفق غير واضح، كما هو الآن. ويجب ألا تبقى أوُسُلو مجرد لحظة تاريخية، بل يجب أن تكون الدليل المقنع على أن الحوار والحل التوفيقي ممكنان وأن السلام ممكن، وأن مستقبلاً آخر ممكن.

ومن ثم، فإن الأمر يرجع أولاً إلى الجانبين للانخراط في جهود حقيقية لتهيئة مناخ يفضي إلى إطلاق عملية قوية من شأنها أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطين الديمقراطية التي تملك مقومات البقاء وإلى إسرائيل الآمنة داخل حدود آمنة لكلا البلدين اللذين يتقاسمان القدس كعاصمة لهما ويعيشان جنباً إلى جنب كدولتين لشعبيين، لهما الحق الكامل في التمتع بالأمان والأمن والازدهار على قدم المساواة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.

ويجب احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً. إن القوانين والقواعد التي وضعناها لحماية المدنيين وتنفيذها ليست اختيارية؛ إنها إلزامية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تنفيذ القرار 2334 (2016) ونكرر تأكيد موقفنا بأن المستوطنات وتوسيعها أمور غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تشكل عائقاً أمام عملية السلام.

وسنواصل الوقوف بحزم ضد خطاب الكراهية والخطابات الملهبة للمشاعر والتحريض على العنف. وينبغي ألا يسمح لأحد باستخدام التشويه التاريخي، بما في ذلك إنكار محرقة اليهود، لتحقيق مكاسب سياسية. وهذا الخطاب، الذي يزيد من حدة التوترات في الميدان، إهانة للملايين من ضحايا محرقة اليهود وللدروس المستفادة من الساعات المظلمة من التاريخ. ولا يمكن أن يصبح التواصل على أي مستوى، وخاصة على المستويات العليا من جانب القادة السياسيين، منافسة للكراهية. ولن يؤدي هذا السلوك إلى أي نتيجة سوى المزيد من الانقسام والمزيد من العنف والمواجهة.

والمطلوب هو الدبلوماسية والتفاوض والتعاون والتفاهم المتبادل والثقة لتمهيد الطريق لمستقبل لا يظل فيه السلام والازدهار حلماً بل حقيقة واقعة للجميع.

وألبانيا، بوصفها مؤيداً قوياً لحرية الدين والمعتقد، تؤيد الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ونشيد بالدور الخاص الذي تضطلع به الوصاية الأردنية وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن جميع الأعمال الاستفزازية وغيرها من الأعمال في هذا الصدد.